الاقتصاد والأعمال

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع إلى 65.17 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 51ر1 دولار امريكي في تداولات أول امس الجمعة ليبلغ 17ر65 دولار مقابل 66ر63 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية أنهت عقود برنت جلسة التداول مرتفعة 75 سنتا لتبلغ عند التسوية 20ر65 دولار للبرميل وصعدت عقود الخام الأمريكي 36 سنتا لتسجل عند التسوية 43ر57 دولار للبرميل.

ثاني أدنى دول مجلس التعاون الخليجي نصيباً في عام 2018

«الشال»: 345.5 مليون دولار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الاستثمار الأجنبي المباشر ، لقد صدر في 12 يونيو الجاري تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD»، حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمنه تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الوارد في عام 2018، خلاصته هبوط كبير في حجمه للعام الثالث على التوالي من نحو 1.497 تريليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى نحو 1.297 تريليون دولار أمريكي، أي هبوط بنحو 13.4%-. معظم ذلك الانخفاض جاء على حساب الدول المتقدمة التي انخفضت تدفقاته إليها من نحو 759.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى نحو 556.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018 فاقدة نحو 26.7%- من مستوى تدفقات عام 2017.

وأرقام التقرير تشير إلى وضع غير مشجع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي، فبعد تدفقات إستثنائية في عام 2008 بلغت نحو 53.9 مليار دولار أمريكي، انخفضت إلى نحو 16 مليار دولار أمريكي في عام 2015، أي مباشرة بعد تدهور أسعار النفط وفي وقت الحاجة القصوى إليها، ثم عاودت الارتفاع إلى نحو 20.8 مليار دولار أمريكي في عام 2016 أو نحو 38.5% من مستوى تدفقات عام 2008. وبلغت أدنى مستوياتها في عامي 2017 و2018، وأصبحت بحدود 17.45 مليار دولار أمريكي، و17.46 مليار دولار أمريكي في السنتين على التوالي، أو بانخفاض بحدود 16.1%- عن مستوى عام 2016، حدث ذلك رغم أن كل رؤى الإصلاح في دول الإقليم إستهدفت جذب أقصى الممكن من تلك التدفقات.

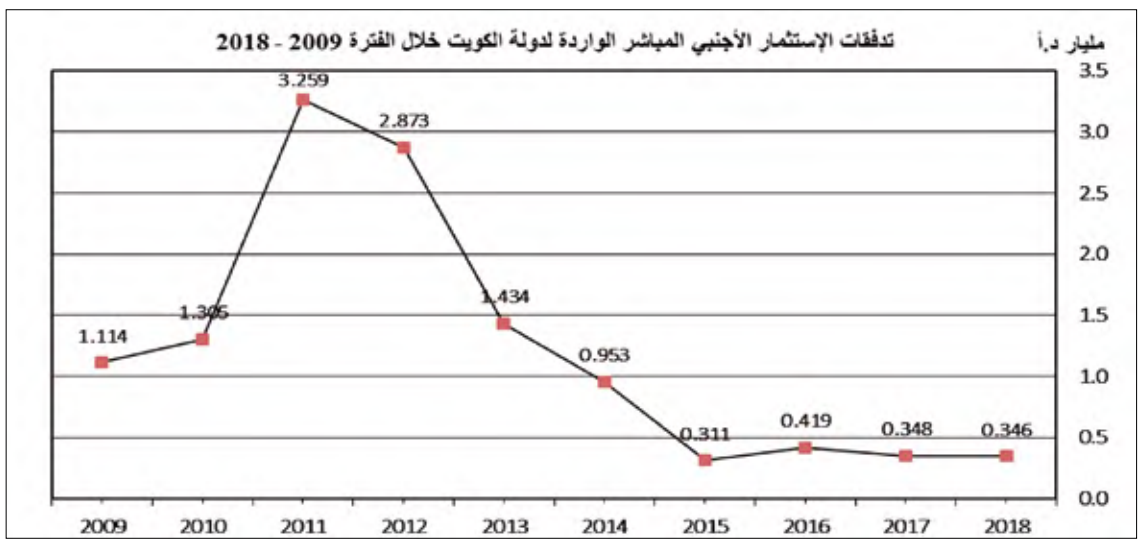

وكانت الكويت وحدها أدنى دول مجلس التعاون الخليجي نصيباً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 وثاني أدنى مستفيد وبنحو 345.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018، بعد أن كانت نحو 348.1 مليون دولار أمريكي في العام 2017.

وفي المقابل، حافظت الإمارات العربية المتحدة على نفس مستوى نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2017 و2018 بنحو 10.4 مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو 60% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى دول مجلس التعاون الخليجي. وأعلى ارتفاع نسبي في التدفقات الواردة لدول المجلس التعاون الخليجي في عام 2018 كان من نصيب السعودية، التي ارتفع نصيبها من نحو 1.419 مليار دولار أمريكي، في عام 2017 إلى نحو 3.209 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وبمعدل للنمو بلغ نحو 126.1%. ثاني أعلى معدل للنمو لتلك التدفقات كان من نصيب عُمان وبحدود 43.6% والتي زادت قيمة التدفقات إليها إلى نحو 4.191 مليار دولار أمريكي في عام 2018 بعد أن كانت نحو 2.918 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ثالث أعلى معدل للنمو في عام 2018 في تلك التدفقات كان من نصيب البحرين وبنحو 6.2%. أما بالنسبة لدولة قطر، فقد ذكر التقرير، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في عام 2017 والبالغة نحو 986 مليون دولار أمريكي، تحولت إلى تدفقات خارجة من قطر بنحو 2.186 مليار دولار أمريكي.

وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب تفوقها في الأهمية، حساسة جداً لتطورات الأوضاع السياسية الداخلية، وحساسة جداً لسلامة وسلاسة بيئة الأعمال، وحساسة جداً لارتفاع مستويات الفساد، وعلى كل بلد يرغب في جذبها مراجعة موقعه في مؤشرات الحساسية المذكورة. وفي الكويت بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها نحو 3.751 مليار دولار أمريكي في عام 2018، أو أكثر قليلاً من 10 أضعاف تلك الداخلة اليها، والرسم البياني المرافق يشير إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في 10 سنوات.

معدل نمو إستهلاك الطاقة ارتفع إلى 2.9 بالمئة خلال عام 2018

الكويت أنتجت 3.2 بالمئة من حجم النفط العالمي

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن بعض إحصاءات الطاقة 2018 : يشير عدد 2019 المُعَنوَن «مراجعة إحصاءات الطاقة العالمية» والصادر عن شركة «بريتش بتروليوم» (BP)، والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني، إلى أن معدل نمو إستهلاك الطاقة العالمي، في عام 2018، قد ارتفع إلى نحو 2.9%، من نحو 1.9% في عام 2017. وكانت معدلات النمو لاستهلاك الطاقة في العالم، مقارنة بمستوى عام 2017، قد بلغت في عام 2018، 14.5% للطاقة المتجددة، 5.3% للغاز الطبيعي، 3.1% للطاقة المائية، 2.4% للطاقة الذرية، 1.5% للنفط، و1.4% للفحم الأكثر تلويثاً، ولابد من ملاحظة الفارق النسبي الكبير لنمو استهلاك الطاقة المتجددة رغم صغر مساهمتها حالياً.

وبلغ حجم الاحتياطي للنفط التقليدي العالمي، نحو 1729.7 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 2.2 مليار برميل، مقارنة بنهاية عام 2017. ولا يزال صلب الاحتياطيات النفطية في منطقة الشرق الأوسط، التي تسهم بنحو 836.1 مليار برميل، أي بما نسبته نحو 48.3% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي، -ونحو 99.3% منه- أي من الـ -48.3% يقع في منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين إضافة إلى إيران والعراق). وتسهم أمريكا الجنوبية والوسطى بما نسبته 18.8%، أي نحو 325.1 مليار برميل، فيما تسهم أمريكا الشمالية بما نسبته 13.7%، أي نحو 236.7 مليار برميل، وكومنولث الدول المستقلة بما نسبته 8.4%، أي نحو 144.7 مليار برميل، وأفريقيا بما نسبته 7.2%، أي نحو 125.3 مليار برميل، وآسيا الباسيفيك بما نسبته 2.8%، أي نحو 47.6 مليار برميل، وأخيراً، أوروبا بما نسبته 0.8%، أي نحو 14.3 مليار برميل.

وأنتجت منطقة الشرق الأوسط، في عام 2018، ما نسبته 33.5% أي نحو 31.762 مليون برميل يومياً من حجم الإنتاج النفطي العالمي، الذي بلغ نحو 94.718 مليون برميل، يومياً، (السعودية 13.0%، إيران 5.0%، العراق 4.9%، الإمارات 4.2% والكويت 3.2%)، وهي التي تسهم -كما سلف- بنحو 48.3% من حجم الاحتياطي النفطي العالمي. وأنتجت أمريكا الشمالية ما نسبته 23.8% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية 16.2%)، وأنتجت كومنولث الدول المستقلة ما نسبته 15.3% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (روسيا الاتحادية 12.1%)، وأنتجت أفريقيا ما نسبته 8.6% من حجم الإنتاج النفطي العالمي، وأنتجت آسيا الباسيفيك ما نسبته 8.1% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (الصين 4.0%)، وأنتجت أوروبا ما نسبته 3.7% من حجم الإنتاج النفطي العالمي (النرويج 1.9%).

واستهلكت آسيا الباسيفيك نحو 35.9% من حجم الاستهلاك النفطي العالمي (الصين 13.5%، الهند 5.2%، اليابان 3.9%، وكوريا الجنوبية 2.8%)، بينما استهلكت أمريكا الشمالية نحو 24.8% (الولايات المتحدة الأمريكية 20.5%)، واستهلكت أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 19.4% (روسيا الاتحادية 3.2%)، أي إن النفط يُستهلك في الغالب خارج مناطق تركز احتياطياته، مع ملاحظة أن ثقل الاستهلاك بات يميل إلى شرق تركز إحتياطاته، وسوف يتزايد هذا الميلان، بمرور الزمن، إذ أصبحت الصين والهند تستهلك رقم قريب مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية، بينما إنتاج آسيا الباسيفيك من النفط نحو 33.8% من إنتاج أمريكا الشمالية، أي أن حاجتها للإستيراد أعلى بكثير.

حقل نفطي

وتبلغ مساهمة الشرق الأوسط من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي نحو 38.4%، وتستحوذ إيران على نحو 16.2% من حجم الاحتياطي العالمي، وقطر على نحو 12.5%، والسعودية على نحو 3.0%، والإمارات العربية المتحدة على نحو 3.0%. أما أوروبا وكومنولث الدول المستقلة فلديهما من حجم الاحتياطي العالمي ما نسبته 33.9% (روسيا الاتحادية 19.8% وتركمانستان 9.9%)، وتنتج نحو 28.0% من حجم إنتاج الغاز الطبيعي العالمي (روسيا الاتحادية 17.3%)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 29.4% من حجم الاستهلاك العالمي (روسيا الاتحادية 11.8%). وتنتج أمريكا الشمالية نحو 27.2% من حجم الإنتاج العالمي، رغم إنها لا تملك سوى ما نسبته 7.1% من حجم احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وتستهلك أمريكا الشمالية أقل، قليلاً، مما تنتج من الغاز الطبيعي، أي نحو 26.6% من حجم الاستهلاك العالمي، (الولايات المتحدة الأمريكية 21.2%)، وتستهلك آسيا الباسيفيك نحو 21.4%، (الصين 7.4%)، ولديها نحو 9.2% من حجم الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو 16.3% من حجم الإنتاج العالمي، وذلك يعني أن تركز استهلاك الغاز الطبيعي مازال أكبر في مواقع إنتاجه.

ويتوزع احتياطي الفحم على نحو مختلف، إذ لدى آسيا الباسفيك نحو 42.2% من حجم الاحتياطي العالمي، (أستراليا 14%، الصين 13.2% والهند 9.6%)، ولدى أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 30.7% (روسيا الإتحادية 15.2%)، ولدى أمريكا الشمالية نحو 24.5% (الولايات المتحدة الأمريكية 23.7%) وكذلك في جانب الإنتاج، تتفوق آسيا الباسيفيك على ما عداها بنصيب 72.8% من حجم الإنتاج العالمي (الصين 46.7%). وتنتج أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ما نسبته 11.4% من حجم الإنتاج العالمي (روسيا الإتحادية 5.6%)، بينما تنتج أمريكا الشمالية ما نسبته 10.2% (الولايات المتحدة الأمريكية 9.3%). وتستهلك آسيا الباسيفيك ما نسبته 75.3% من حجم الاستهلاك العالمي (الصين 50.5%)، وتستهلك أوروبا وكومنولث الدول المستقلة نحو 11.7%، فيما تستهلك أمريكا الشمالية نحو 9.1%، ويلاحظ، مما سبق، أن خاصية تركز احتياطيات الفحم في دول الاستهلاك هي ما يبرر نمو الطلب عليه، ونمو استهلاكه، بالتالي، رغم كونه المصدر الأكثر تلويثاً من بين مصادر الطاقة.

وختاماً، لازال النفط يتمتع بصدارة الاستهلاك لمكونات الطاقة، فهو يستحوذ على نحو 33.6% من الإجمالي، تاركاً نحو 27.2% للفحم، ونحو 23.9% للغاز الطبيعي، ونحو 6.8% للطاقة المائية، ونحو 4.4% للطاقة الذرية و4.0% للطاقة المتجددة.

خلال الربع الأول من 2019 .. بنمو 5.7 بالمئة عن 2018

585.4 مليون دينار صافي أرباح 167 شركة مدرجة

جاء في تقرير الشال الأسبوعي عن أرباح الشركات المدرجة – الربع الأول 2019 ، لقد بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الربع الأول من السنة الحالية 167 شركة، أو نحو 95.4% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها والشركات المشطوبة والموقوفة عن التداول، وتلك التي تختلف سنتها المالية، أي أنه إعلان ممثل لأداء كل الشركات المدرجة. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بلغ نحو 585.4 مليون دينار كويتي، بنمو بنحو 5.7% عن مستوى أرباح الربع الأول من عام 2018 البالغة 553.9 مليون دينار كويتي. وحققت تقدماً وبنحو 23.8% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الرابع من عام 2018، حين حققت تلك الشركات نحو 473 مليون دينار كويتي.

وزادت 7 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الربع الأول من عام 2018، بينما انخفضت أرباح 5 قطاعات أخرى عن مستوى ربحيتها مقارنة بنفس الفترة. أفضلها أداء مطلق كان قطاع البنوك الذي زاد أرباحه من نحو 281.7 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 306.7 مليون دينار كويتي أي بنحو 8.9%. ثانيها قطاع الخدمات المالية الذي زاد من أرباحه البالغة نحو 73.3 مليون دينار كويتي إلى مستوى 82.8 مليون دينار كويتي أي بنحو 13%. تلاهما في الإرتفاع، قطاع الإتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 61.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 65.2 مليون دينار كويتي أي بنحو 6.4%. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الخدمات الإستهلاكية، فقد بلغت أرباحه نحو 2.9 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 7.2 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من العام الماضي، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرافق.

وتشير نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 99 شركة مقارنة مع الربع الأول من عام 2018، من ضمنها زادت 72 شركة مستوى أرباحها وخفضت 27 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 59.3% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 68 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 43 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 25 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 377.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 64.5% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 107.7 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثانية بنحو 58.7 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 51.6 مليون دينار كويتي، واحتلت «شركة الاتصالات المتنقلة (زين)» المرتبة الرابعة بنحو 47.1 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 18.8 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت «شركة إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 4.7 مليون دينار كويتي، وتلتها «شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة» بنحو 4.2 مليون دينار كويتي.

الصادرة من جمعية المدققين الداخليين العالمية (IIA)

«بورتيفتي»: إدارة التدقيق الداخلي في «الخليج للتأمين» ملتزمة بالمعايير الدولية

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين حصول إدارة التدقيق الداخلي في المجموعة على افضل تقييم حول الإلتزام بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة من جمعية المدققين الداخليين العالمية وذلك وفقاً للتقرير الذي اعدته مؤسسة بروتيفتي ممبر فيرم – الكويت.

وقالت المجموعة إن تقرير مؤسسة بروتيفتي اكد علي ان «ممارسات ادارة التدقيق الداخلي في المجموعة متوافقة مع المعايير الصادرة من جمعية المدققين الداخليين العالمية»، كما اشار التقرير الي ان «ممارسات ادارة التدقيق الداخلي بالمجموعة قد فاقت معايير جمعية المدققين الداخليين في بعض الجوانب»، وهو الأمر الذي يعكس سعي المجموعة الدائم لبلوغ آفاق جديدة وفقاً لمنظومة الأعمال التي تتبناها والقائمة على التنافسية، والنمو وتوفير الخدمات المبتكرة مع المحافظة على أعلى معايير الحوكمة والشفافية.

خالد السنعوسي

وبهذه المناسبة قال المدير الأول للمجموعة – ادارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين خالد مشاري السنعوسي «لا شكّ أنّ هذا النجاح البارز الذي حقّقته أعمال التدقيق الداخلي بمجموعة الخليج للتأمين و الرأي الصادر من احد افضل المؤسسات الاستشارية العالمية في هذا المجال، لم يكن وليد صدفة و انما جاء لقناعة الادارة العليا للمجموعة بأهمية نشاط التدقيق الداخلي ، و الذي تبلور في الدعم المستمر لنشاط التدقيق الداخلي «.

وأضاف «كما واصلنا سعينا الدؤوب للاستفادة من الخبرات الكبيرة التي تتمتع بها شركة مشاريع الكويت احد اكبر مساهمي المجموعة نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في التدقيق الداخلي و قد تكلل سعي فريق التدقيق الداخلي بما اشارت اليه مؤسسة «بروتيفتي» في تقريرها الي ان المجموعة لم تكتفي بحدود معايير التدقيق الداخلي الدولية بل فاقت تلك المعايير في العديد من الجوانب».

كما اشار الي «أن الطريق نحو التحول التقني الكامل حافل بالكثير من الفرص المذهلة، لذا فقد حرصت ادارة التدقيق الداخلي بالمجموعة مشفوعة باستراتيجية مجموعة الخليج للتامين من تطبيق العديد من نظم التدقيق الالية ، لتكون في مصاف النخبة من الشركات الرائدة في اقتناء مثل تلك النظم الالية، فنحن فخورين ان المجموعة تطبق افضل منهجيات التدقيق ، و سنستمر في تبني هذا النهج» .

يذكر أنه على جميع المؤسسات إجراء مراجعة ضمان الجودة وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، كما يُطلب ذلك من قبل هيئة أسواق المال كل ثلاث سنوات بالنسبة للشركات المدرجة.

في الربع الأول من عام 2019

«برقان» يحقق 19.45 مليون دينار صافي أرباح

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك برقان – الربع الأول 2019 ، لقد أعلن بنك برقان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 19.45 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بلغ نحو 1.07 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 5.2%، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ نحو 20.52 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض الربح التشغيلي للبنك بنحو 3.27 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.1%، نتيجة انخفاض جملة الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض جملة المصروفات التشغيلية. ويأتي هذا الانخفاض في صافي أرباح البنك، بالرغم من انخفاض إجمالي المخصصات بنحو 1.36 مليون دينار كويتي أو بنحو 15.2%، مقارنة بنفس الفترة من العام الفائت.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 10.18 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت نحو 16.8%، حين بلغ الإجمالي نحو 50.29 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.47 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند إيرادات الفوائد بنحو 9.27 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 19.8%، وصولاً إلى نحو 37.46 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 46.73 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند إيرادات أخرى بنحو 2.73 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 541 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.27 مليون دينار كويتي.